حوار

مفتي الديار المصرية قال إن لدينا 120 ألف فتوى لم تخدم واحدة منها السلطان ولا السلطة

جمعة لـ «الراي»: لا أدعم أي حزب أو شخص

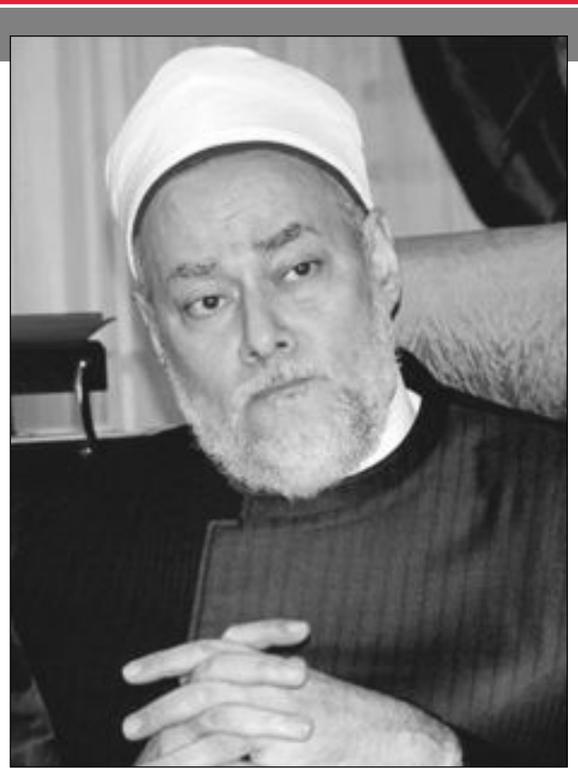

علي جمعة

| القاهرة ـ من عبدالجواد الفشني |

اعتبر مفتي مصر علي جمعة الأزمة التي حدثت أخيرا بين العالمين الإسلامي والغربي بسبب أزمة الفيلم المسيء للرسول (عليه الصلاة والسلام)، أنه لم يدافع عن رسول الله «بقدر ما أديت واجبي في إبراز سماحة ووسطية الإسلام ورسوله في النهوض بالقيم والأخلاق العالمية، بحيث إنه يمكن القول أن رسول الله انتشل العالم من الغرق إلى شاطئ النجاة ووضع القواعد والأسس التي تحفظ للإنسان قيمته واستقراره وآدميته وقتما كانت الانتهاكات تنصب عليه من كل اتجاه، وتبدلت بعد عصور النبوة الأولى المفاهيم في العالم وربط الغربيون بين سلوكيات بعض المنتمين إلى الإسلام وبين شريعة الإسلام وبدأوا ظلما رافضين منهجية الحوار التي دعا إليها الأزهر مرارا واتخذوا طريق الهجوم بدلا من طريق التقارب وتحدثوا عن الصراع والحروب العدائية التي تحمل صورة الدين رغبة في بث حماس مضاعف لدى الأفراد في صراعهم مع الإسلام».

وفي حوار خصّ به «الراي»، قال جمعة: «للأسف يقف المسلمون في جميع هذه الصراعات موقف الدفاع عن نبيهم وعقيدتهم رغم كثرتهم العددية وتأثيرهم الجغرافي، لكن استطعنا الخلاص من أزمة الفيلم المسيء إلى نتيجة مفادها إنشاء مرصد إسلامي جاء متأخرا هدفه الدفاع وصد الهجوم على الإسلام ورسوله في جميع دول العالم ومتابعة تلك الهجمات قانونيا وإعلاميا مثلما فعل اليهود مسبقا عندما أنشأوا المرصد ذاته لمتابعة الهجمات على من ينكر المحرقة اليهودية وملاحقة من يشكك فيها قضائيا وإعلاميا ما جعل تلك المنطقة شائكة لدى مفكري العالم».

وعمّا اذا كانت دار الإفتاء تدعم حزبا إسلاميا بعينه، أوضح أن «دار الإفتاء لا تدعم شخصا بعينه أو هيئة بعينها، فهي أول مؤسسة لا تنتمي إلى شخص بعينه ولا تتبنى وجهة نظر بعينها بل تمثل نذيرا مجردا من الهوى والغرض فلا يمكن للمفتي أن يتبنى مذهبا أو ينتمي إلى هيئة سياسية بها سجلات تصل إلى 174 سجلا ومحفوظ بها 120 ألف فتوى. ولا توجد بها فتوى خدمت السلطان في ذاته ولا خدمت السلطة في نفسها، فدار الإفتاء تاريخها 112 سنة أصدرت خلالها آلاف الفتاوى ولا يوجد بها فتوى في مصلحة السلطة أو السلطان أو إنسان معين».

○ لا ننتمي إلى شخص بعينه ولا نتبنى وجهة نظر بعينها... فلا يمكن للمفتي أن يتبنى مذهبا أو ينتمي إلى هيئة سياسية

○ نسعى لإنشاء مرصد إسلامي لمواجهة الإساءة للرسول قانونيا وإعلاميا

وعن رأي البعض أنه في تاريخ فتاوي الدار ما يمكن أن يكون في مصلحة السلطة، أجاب: «إن كان هناك من يستدلون بفتاوى صدرت من الدار عن الاشتراكية أو الرأسمالية، فان الرد على هؤلاء بسيط، بأن الذي قال إن الاشتراكية من الإسلام هو الشيخ السباعي وكان من الإخوان في سورية، وهو رجل عرف عنه أنه عالم جيد ومقبول في إخلاصه وإذا رجعنا قديما قبل الثورة، فأحمد شوقي في قصيدته وهو يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الاشتراكيون أنت إمامهم. فهل كان أحمد شوقي في دار الإفتاء وأصدر شيئا مع نظام عبد الناصر؟ فأنا أرى أننا نتلاعب بعقول الأمة ولم يحدث أي استغلال سياسي للفتوى، فأنا لم أتدخل في اللعبة السياسية الحزبية أو المعترك السياسي».

وبسؤاله عن حكم الشرع في مسألة «شراء الأصوات»، مع اقتراب الانتخابات البرلمانية، قال: «حرام، لأنها من قبيل الرشوة المنهي عنها شرعا، وأن الأصل في الذي يرشح نفسه نائبا عن الشعب أن يكون أمينا في نفسه صادقا في وعده ولا يجوز له أن يستخدم أمواله في تحقيق أغراضه الانتخابية بالتأثير على إرادة الناخبين، وألا يجوز أن يأخذ أحد من الناس هذه الأموال ثم لا ينفذ ما اتفق عليه من حرام لأن ذلك من باب السحت وأكل أموال الناس بالباطل، إضافة إلى الخداع والكذب، وبالتالي على الناخب رد المال للمرشح، فتنفيذ المتفق عليه حرام، وأخذ المال أيضا حرام».

وعن حكم الوسطاء في تلك العمليات الانتخابية بين الناخبين والمرشحين، رأى أن «هؤلاء يصدق عليهم وصف سماسرة الأصوات في العمليات المحرمة، وآثمون شرعا، لأنهم يسهلون حدوث فعل حرام، وعلى المصريين البعد عن تلك الممارسات والوقوف صفا واحدا للقضاء عليها، فالإسلام يأمر بالصدق وحرية الإرادة وتولية الصالح، ويشن الحرب على الفساد والكذب والرشوة وخسائس الأخلاق، فلا مانع من إنفاق المرشح ما يلزم من أموال للدعاية الانتخابية في الحدود المسموح بها قانونا وفقا للائحة الموضوعة لذلك».

ولماذا اختير ضمن أكثر 500 شخصية مؤثرة عالميا، وما هي أسس الاختيار، أوضح جمعة أن «حقيقة الموضوع أن مركز التفاهم الإسلامي - المسيحي في جامعة جورج تاون الأميركية والمركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية في الأردن أجريا دراسة عن الـ 500 شخصية الأكثر تأثيرا عالميا، وجاء في مقدمة الشخصيات المؤثرة في العالم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، يليه ملك المغرب الملك محمد السادس، بينما احتل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المركز الثالث، وتم اختياري في المركز الثاني عشر لشخصيات الدراسة. وحددت الدراسة أسباب الاختيار بأنها قائمة على الجهود العلمية والمجتمعية المؤثرة والدور المهم للمجتمع المدني في الحياة المعاصرة، وجاء ذلك الاختيار بناء على الجهود الكبيرة التي قدمتها الدار لخدمة الإسلام والمسلمين، والتطور الذي حدث داخلها، واستخدام قنوات الاتصال الحديثة وإنشاء مركز للاتصالات يتلقى أكثر من 1500 فتوى يوميا وموقعا على الشبكة المعلوماتيه بتسع لغات مختلفة، بما يسهم في توصيل رسالتها وخدماتها لطالبي الفتوى في جميع أنحاء العالم، وأوضح التقرير الذي تضمنته الدراسة محل التقييم، إن دار الإفتاء منذ تأسيسها تقوم بدور تاريخي وحضاري لربط المسلمين بأصول دينهم، في عالم يموج بالمتغيرات الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية».

ورداً على المطالبات بدمج دار الإفتاء أو استبدالها بمجمع البحوث باعتبار أنه قادر على حسم الفتاوى منعا لإثارة البلبلة بين الناس، أجاب «ان دار الإفتاء المصرية مؤسسة عريقة أنشئت منذ 112 سنة وهي من أكبر مؤسسات مصر والعالم الإسلامي وقضية إلغاء مؤسسة عريقة قضية لا يؤخذ فيها برأي محدد.

فالدار تصدر يوميا أكثر من ألف فتوى ولا يمكن أن يستغني الناس عنها، وهذه قضية تتعلق بهوية مصر فمن قبل، عرض البعض بيع قناة السويس وعرض البعض الآخر هدم الأهرام، وهذه الآراء نحن لا نحجر عليها لكن يجب عدم الوقوف أمامها طويلا».

وختاماً، أعتبر مفتي مصر ما اثير عن انزعاج الليبراليين والعلمانيين من مصطلح «أسلمة المجتمع المصري» في المادة الثانية من الدستور الجديد المرتقب، ان «المجتمع المصري مسلم بنص الدستور والقوانين والواقع والديموغرافية والتاريخ، وكلمة أسلمة معناها الدخول في دائرة الإسلام وهذا تحصيل حاصل فالمصطلح غير وارد في مصر».

هجومه على النائب العام ورئيس نادي القضاة أثار استياءً واسعاً

مرسي لنجله: ما تحرجنيش مع حد ... عيب اللي أنت كتبته عن القضاء

| القاهرة - من أغاريد مصطفى ومحمد عاشور |

ذكرت مصادر مقربة من أسرة الرئيس المصري محمد مرسي أمس، ان الرئيس عنف نجله عمر، وطالبه بحذف تعليقاته المهاجمة للقضاة والنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ورئيس نادي القضاة احمد الزند، من صفحته على «فيسبوك»، بعد ان أثارت استياء شديدا في الشارع المصري والأوساط السياسية والحقوقية، ورفضها قانونيون مصريون بشدة، مطالبين بمحاكمته بتهمة السب والقذف.

ونقلت صحيفة «المصري اليوم» عن مصادر قولها ان الرئيس قال لنجله: «عيب اللي إنت كتبته.. ما تجرنيش مع الناس».

وذكرت الصحيفة أن أسرة الرئيس قد تبحث عن الاعتذار للمستشارين عبد المجيد محمود وأحمد الزند على التعليقات التي كتبت بحقهما.

وكان عمر نجل الرئيس المصري قد علّق على صفحته الرسمية في «فيسبوك» على أزمة اقالة والده للنائب العام، قائلا: «رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند مهمته توفير المصايف والنائب العام اللي بيقول هستشهد نسي تاريخه ولا إيه؟».

وأكد أساتذة القانون، في تصريحات لـ «الراي» أن إهانة القضاء أمر في غاية الخطورة وأمر مرفوض تماما، معتبرين أن ما يصدر من أحكام قضائية أمر لا ينبغي التعليق عليه، رافضين المهاترات والكلام غير المسؤول الذي صدر عن نجل الرئيس، مطالبين بمحاكمته بتهمتي إهانة القضاء والسب والقذف.

عميد كلية الحقوق الأسبق في جامعة الزقازيق نبيل أحمد حلمي، قال إن نجل الرئيس مرسي مواطن مصري وله حقوق المواطنة، لكنه يختلف عن المواطن العادي في أن رأيه قد يضر بمؤسسة الرئاسة وبوالده، إلا أنه من الناحية السياسية لا يحتل كادرا سياسيا في المؤسسة الرئاسية، مشيرا إلى أن تصرفاته وأفعاله تكون ردود أفعالها السياسية أكثر شدة باعتبار أنه نجل الرئيس.

وطالب أبناء الرؤساء بأن تكون لديهم حفيظة السلوك غير المتعارض سياسيا مع المجتمع المصري ككل، مؤكدا أن لا أحد يقبل إهانة القضاء ورموزه.

وأكد أن وضع والده كرئيس جمهورية يلقي على عاتقه تحفظات عديدة في تصرفاته وتعاملاته وتصريحاته لابد أن يتنبه لها ولا يتجاهلها. وقال عميد كلية الحقوق الأسبق بجامعة القاهرة أنور رسلان إن تطاول نجل محمد مرسي على مؤسسة القضاء يعد تهريجا، رافضا هذه التعليقات الخاصة بنجل الرئيس على المستشار أحمد الزند والنائب العام، مشيرا إلى أن النائب العام رجل قضاء وينتمي لمنظومة لها احترامها وتقديرها، ولا يجوز التعدي عليها وعلى رموزها.

وأضاف: «قد تصدر أحكام قضائية لا ترضي مشاعر جميع المواطنين، ولكن القضاء لا يحكم بالمشاعر وإنما بالأدلة والبراهين».

ولفت إلى أن الأطراف التي تطاول عليها نجل الرئيس من حقها رفع دعوى قضائية ضده لأنه صرح بكلام غير مسؤول ولا يعبر عن حرية التعبير.

وقال أستاذ القانون الدولي في جامعة القاهرة والمحاضر في أكاديمية ناصر العسكرية أيمن سلامة إن هناك تجاوزا من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وكان ذلك واضحا في أزمة النائب العام الأخيرة، ولذا أقول إذا رأى النائب العام أن هناك أقوالا أو تصريحات تحمل في داخلها سبا بالتصريح أو التأويل فإن عليه أن يحرك الدعوى الجنائية ضد من أدلى بمثل هذه الأقوال.

وأضاف: «النائب العام في مصر يستطيع بموجب القانون والدستور أن يحرك الدعوى الجنائية ضد رئيس الجمهورية أو غيره وليس العكس».

وزير العدل ينفي التحقيق مع طنطاوي وعنان

| القاهرة - «الراي» |

نفى وزير العدل المصري أحمد مكّي، امس، ما تردَّد عن بدء التحقيق مع وزير الدفاع السابق المشير حسين طنطاوي ورئيس أركان القوات المسلحة السابق الفريق سامي عنان.

ونقل التلفزيون المصري عن مكّي، انه «لا صحة لما تردَّد عن بدء تحقيق جهاز الكسب غير المشروع التابع لوزارة العدل مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية وزير الدفاع السابق المشير حسين طنطاوي، ورئيس أركان القوات المسلحة السابق الفريق سامي عنان».

كما نقل التلفزيون عن مصدر قضائي مسؤول نفيه عدم صحة ما نشرته إحدى الصحف اليومية، امس، والذي حمل عنوان «قرار منع طنطاوي وعنان من السفر خلال ساعات».

مصدر عسكري: قواتنا قادرة على ردع أي محاولة اختراق إسرائيلية

اللواء عسكر لـ «الراي» : أمن الحدود أمانة في أعناق رجال القوات المسلحة

| القاهرة ـ من أحمد عبدالعظيم |

أكد قائد الجيش الثالث الميداني اللواء أركان حرب أسامة عسكر أن «أمن الحدود أمانة في أعناق رجال القوات المسلحة، وأن أي تحركات للدول المعادية يتم رصدها بدقة وهناك خطط لمواجهة أي أخطار قد تواجهها مصر».

وأضاف في تصريحات لـ «الراي»، إن «أهم الدروس المستفادة من حرب أكتوبر هو ضرورة معرفة العدو جيدا ودراسة أساليبه وعقائده العسكرية، حتى نتمكن من التعامل معها»، مضيفا «أن الحدود الشرقية لمصر آمنة جدا وأن العمليات في سيناء لتطهيرها من البؤر الإرهابية مستمرة، وهناك إصرار على القضاء عليها في شكل كامل».

وفي سياق متصل، أفاد مصدر عسكري مسؤول إن «القوات المسلحة المصرية قادرة على صد أي عمليات تجسس على الحدود، خصوصا الشرقية مع الجانب الإسرائيلي، سواء تجسس بواسطة أشخاص من أعضاء الموساد، أو بالأجهزة الحديثة، حيث تنتشر مكاتب المخابرات في جميع أرجاء سيناء لرصد أي تحركات مريبة من قبل أي شخص يحاول جمع معلومات من دون صفة رسمية، علاوة على امتلاك مصر لأجهزة تشويش متطورة جدا تعمل على كشف أي محاولة من الجانب الآخر لجمع معلومات بواسطة أجهزة التجسس».

وعن نية الجيش الإسرائيلي نشر نظام متقدم للاستشعار ونظام للإنذار على طول الحدود مع مصر وإمكان استخدامه كوسيلة للتجسس، أوضح المصدر «أن اسرائيل حرة في تأمين حدودها من جانبها، لكن لا تجرؤ على الاقتراب من السيادة المصرية على أرضها، وأن ما تمتلكه مصر من قوات دفاعية، خصوصا على الحدود الشرقية، قادر على ردع أي محاولة للاختراق، سواء بالقوات أو بالأجهزة، وكذلك فإن أي وسيلة حماية أو تجسس تمتلكها إسرائيل يعمل الجانب المصري فورا على اقتناء أجهزة قادرة على منع إسرائيل لاستخدامها في عمليات تجسس».

وتابع المصدر ان «الهدف الأساسي والمعلن حتى الآن من وراء نشر إسرائيل نظام الاستشعار هو منع عمليات التسلل وكشف أي عناصر جهادية قد تتسلل إلى أرضها، وهو في الوقت نفسه يخدم الجانب المصري، في حال استخدامه لهذا الغرض، بحيث يمكن السيطرة على العناصر التكفيرية والمسلحين ومحاصرتهم والقبض عليهم».

أبرزها تيار صباحي وحزب البرادعي

قوى سياسية كبرى تشارك في جمعة ضد «الإخوان» وبديع يدعوها لتقديم مصلحة البلاد على الفئوية

| القاهرة ـ من علي المصري وأحمد خليل |

دعا المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع الفئات السياسية الى أن تقدم المصلحة العليا للبلاد على المصالح الشخصية أو الفئوية أو الحزبية، وذلك عشية جمعة «مصر مش عزبة الإخوان» التي دعت اليها قوى سياسية رئيسية.

وقال بديع عبر صفحته على «فيسبوك» إنه «ينبغي أن يتغلب حب الوطن ورفعته وتقدمه على كراهيتهم للإخوان».

وفي وقت صعدت الأحزاب والقوى السياسية من هجومها على الإخوان ونسقت بينها استعدادا لجمعة «مصر مش عزبة الإخوان»، واصلت نيابة وسط القاهرة الكلية التحقيق في البلاغات المقدمة ضد القياديين بجماعة الإخوان عصام العريان ومحمد البلتاجي والداعية صفوت حجازي لاتهامهم بالتحريض على أحداث «جمعة الحساب»، والتي شهدت معارك دامية بين جماعة الإخوان والقوى السياسية الليبرالية أسفرت عن إصابة 147 مصريا.

مصادر قضائية، قالت إن النيابة قررت إحالة المصابين للطب الشرعي لإعداد تقرير طبي حيث أصيب اثنان منهم بطلقات خرطوش واثنان آخران بانفجار في العين وخامس بكسر في الجمجمة، فيما تنوعت إصابات الباقين بين كسور وجروح وكدمات، كما أمرت بتفريغ الأسطوانات وكاميرات المراقبة المثبتة في كل من المتحف المصري ومبنى الإذاعة والتلفزيون ومجمع التحرير لتحديد هوية المتهمين، والتعرف عليهم لإلقاء القبض عليهم.

وانتقل فريق من النيابة العامة إلى مستشفى المنيرة وقصر العيني لسماع أقوال المصابين، والذين أكدوا أن مجموعة من البلطجية قاموا بالتعدي عليهم بالضرب المبرح.

وفي سياق موازٍ بدأ النائب العام المصري بالتحقيق في بلاغ تقدم به محامو جماعة الإخوان اتهموا فيه موقع «المجهولون العرب» الإلكتروني وصفحة «المشاغبين» على «فيسبوك» المتظاهرين بالتعدي بالضرب على 99 شخصا من أنصار جماعة الإخوان أثناء وقائع مليونية «كشف الحساب» على نحو أسفر عن حدوث إصابات بالغة لكل منهم جراء ذلك.

ومن المقرر أن تستدعي النيابة العامة مقدمي البلاغ وسؤالهم عن معلوماتهم في شأن تلك الأحداث وعرضهم على مصلحة الطب الشرعي واستكمال إجراءات التحقيق لتحديد المسؤولية الجنائية في هذا الصدد.

وميدانيا أعلن حزب 6 أبريل (تحت التأسيس) برئاسة طارق الخولي عن المشاركة في التظاهرات التي دعت إليها بعض القوى والأحزاب السياسية غدا تحت عنوان «مصر مش عزبة الإخوان.. مصر لكل المصريين»، للتنديد بما صدر من ممارسات من جماعة الإخوان والمطالبة بحق الشهداء والمصابين وإعادة فتح التحقيقات في جميع الأحداث الدموية منذ اندلاع الثورة مرورا بموقعة الجمل وأحداث مسرح البالون ومجلس الوزراء وانتهاء بأحداث جمعة كشف الحساب.

كما نفى التيار الشعبي المصري ما تردد في وسائل الإعلام عن حدوث أي تنسيق أو تعاون مع رئيس قناة الفراعين الإعلامي توفيق عكاشة بشأن المشاركة في فعاليات الجمعة، مؤكدا عدم حدوث أي اتصال بهذا الشأن مع عكاشة.

وأكد التيار الشعبي، في بيان له أمس، أن الجهات المنظمة لمسيرات الجمعة هي: «التيار الشعبي» الذي يقوده حمدين صباحي وحزب «الدستور» الذي يقوده محمد البرادعي وأحزاب المصري الديموقراطي والتحالف الشعبي والكرامة والجمعية الوطنية للتغيير ونشطاء سياسيون وحركات ثورية، ولم تنسق قيادات تلك الجهات أو أعضاؤها مع أي جهة أو شخص آخر.

«الخارجية» أنقذت مصرياً هدد بالانتحار في المدينة المنورة

العشيري يؤكد لـ «الراي» انتهاء أزمة مصريي وادي مردوم

| القاهرة - من ربيع حمدان وحمادة الكحلي |

أكد مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية والهجرة والمصريين في الخارج السفير علي العشيري ان «أزمة المصريين المحتجزين في منطقة وادي مردوم في ليبيا انتهت تماما وبنجاح كبير»، وأثنى «على التعاون والتنسيق الكبير الذي جرى من جانب السلطات الليبية»، كاشفا أن السفارة المصرية «قدمت دعما كبيرا لإجلاء أبناء جنسيات أخرى من منطقة الصراع، خصوصا من السودان وباكستان».

واوضح لـ «الراي»، ان «السفارة المصرية في طرابلس نجحت في إخراج كل المصريين الذين كانوا محتجزين على مدى الأيام الماضية إلى المدن المجاورة من دون تعرض أي منهم لأي إصابات أو مكروه من جراء الصراع الذي شهدته تلك المنطقة».

وعن رفض السلطات الليبية دخول عدد من المصريين إلى أراضيها رغم حملهم تأشيرات صحيحة وصالحة، قال: «مثل هذه المشكلات تتم إثارتها من آن لآخر»، لافتا إلى أنه «تتم معالجتها من جانب الجهات المعنية»، مشددا على أنها «مشاكل فردية لا تشكل ظاهرة تواجه الكثير من المصريين القاصدين لدخول ليبيا».

على صعيد آخر، ذكرت الخارجية المصرية، إن «القنصلية المصرية في جدة تلقت عددا من الاتصالات الجمعة الماضي من مصري هدد بالانتحار ما لم تتدخل القنصلية لإطلاقه من قسم شرطة قباء في المدينة المنورة، والذي تم احتجازه فيه 37 يوماً».

وذكرت في بيان، أمس، أن «قنصل مصر العام السفير عادل الألفي قام بتكليف المستشار القانوني للقنصلية ياسر علواني بالسفر إلى المدينة المنورة لتقديم المساعدة للمواطن، حيث قام بالسفر من جدة إلى المدينة المنورة في الساعة الثانية صباحا وتوجه على الفور إلى مكان احتجاز المواطن، والتقاه لمدة ساعة بحضور مدير قسم الشرطة، مع متابعة القنصل المصري للمقابلة من خلال اتصاله هاتفيا مع مدير القسم».

واتضح أن المواطن متهم في قضية سب للدين، وتم توقيفه بناء على شكوى قدمها ضده مواطن مصري بشهادة آخر سعودي.

ومن المقرر النظر في القضية 11 نوفمبر المقبل، كما تبين أن له سوابق قضائية عدة وعليه أحكام ومبالغ تعويضات مستحقة لأشخاص عدة بينهم مصريون.

«النور» السلفي لن يصوّت ضد الدستور الجديد

«أزمة» في «تأسيسية» الدستور بسبب صلاحيات الرئيس

| القاهرة - من فريدة موسى ومحمد عواد |

واصلت الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور المصري أعمالها، امس، اثر أزمة خارجية مع المحكمة الدستورية العليا، وداخلية بين لجنة الصياغة ولجنة نظام الحكم.

وكانت المسودة الأولى من الدستور سبب الأزمة الداخلية، حيث وجه أعضاء لجنة نظام الحكم في الجمعية التأسيسية انتقادات حادة للجنة الصياغة بسبب التعديلات التي أدخلتها على ما انتهت إليه لجنتهم من صلاحيات خاصة برئيس الجمهورية.

أشارت مصادر إلى أن «التعديلات تحول النظام من مختلط إلى أكثر من الرئاسي». واوضحت إن «لجنة نظام الحكم رفضت إعطاء الرئيس حق تعيين نواب لعضوية مجلس الشيوخ، وفوجئنا بإعطائه حق تعيين 25 في المئة من مجلس الشيوخ في الصياغة الأولية، ولذا سنطالب لجنة الصياغة بمراجعة هذا».

ورفضت لجنة نظام الحكم ما تم النص عليه في المسودة الأولية من إعطاء الرئيس حق حل البرلمان إذا رفض تشكيل الحكومة. وأشارت المصادر إلى أن «النص الأصلي كان يطالب الرئيس بعرض حكومته على البرلمان، وإذا رفضها لمدة مرتين يعاد تشكيلها بالتوافق مع الأحزاب المشكلة للبرلمان».

مضيفة: «رفضنا ما وضعته لجنة الصياغة من إعطاء الرئيس حق حل البرلمان حال رفضه حكومة الرئيس مرتين، خصوصا إذا لم ينجح الرئيس في تشكيلها خلال 30 يوما».

في سياق آخر، أكد صلاح عبدالمعبود عضو الجمعية القيادي في حزب «النور» السلفي أن التيار السلفي «لن يرفض الدستور بسبب المادة الثانية كما ورد ببعض وسائل الإعلام»، مضيفا ان «النص على تعريف مبادئ الشريعة الإسلامية أزال مخاوف السلفيين».